

مشروع وثيقة الخطوط العريضة للوثيقة الختامية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة لعام 2021

التركيز على الموضوع المعتمد "تعزيز الإجراءات من أجل الطبيعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"

الرؤية: تُعتبر الإجراءات العاجلة والتحويلية لوقف فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ولعكس اتجاهه أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعادة بناء عالم قادر على الصمود ومستدام بعد الجائحة.

مقدمة: يحدد العلم بوضوح الحاجة الملحة إلى إجراءات معززة من أجل الطبيعة لتحقيق التنمية المستدامة على النحو الذي دعت إليه الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 وخطة عام 2030. وقد كشفت جائحة مرض الفيروس التاجي المستجد (كوفيد - 19) مدى ضعف مجتمعاتنا ومدى ارتباطنا ببعضنا البعض وبالطبيعة. فالنظم الإيكولوجية الصحية هي أساس هام لضمان صحة الناس، ويقوّض فقدان التنوع البيولوجي قدرتنا على الصمود الفردية والمشاركة. ومن خلال حماية الطبيعة، نحن نحمي أنفسنا. ويعتمد التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، على مواجهة هذه التحديات بجدية. وجمعية الأمم المتحدة للبيئة هي منبرنا للعمل المشترك والاستجابة على قدر إلحاح التحدي وحجمه، متجاوزةً البيانات من أجل حشد القوى حول إجراءات ملموسة.

إننا نشهد فقداناً مقلماً للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية على الأرض، وفي المياه العذبة وفي المحيطات. فتغيّر استخدام الأراضي، والاستغلال المفرط للموارد، وتغيّر المناخ، والتلوث، والأنواع الغازية تقوّض جميعها قدرتنا على ضمان حياة آمنة وصحية لأجيالنا ولأجيال القادمة. وفرادى التهديدات للطبيعة يوجد ترابط بينها وتؤدي إلى تفاقم بعضها البعض. وهذه الروابط المتشابكة والمعقدة، إلى جانب النطاق العالمي للتحديات، تقتضي من العالم نهجاً شاملاً وتحويلية. ويتطلب ذلك بذل جهود من جانب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص وغيره من الجهات الفاعلة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. كما أن إعادة بناء عالم يتسم بالمرونة والاستدامة بعد الجائحة تتطلب نظاماً قوياً متعدد الأطراف، وشراكات دولية، وتعاوناً من أجل التنفيذ الفعال لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وغيرها من الالتزامات المتعددة الأطراف المتفق عليها بالفعل، بما في ذلك وسائل التنفيذ بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا. إننا معاً يمكننا تعزيز العمل على الاقتراب من سيناريو لمخرج إيجابي لبيئتنا المشتركة. وهذا يتطلب وضع الناس والطبيعة في صميم عملية صنع القرار.

وقد أصدر المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية تحدياً واضحاً في تقرير التقييم العالمي لعام 2019 الصادر عنه⁽¹⁾ الذي ذكر أن "أهداف المحافظة على الطبيعة واستخدامها المستدام وتحقيق الاستدامة لا يمكن تحقيقها من خلال المسارات الحالية، ولا يمكن تحقيق أهداف عام 2030 وما بعده إلا من خلال تغييرات تحويلية عبر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية". وقد حددنا من خلال مشاوراتنا الواسعة النطاق ثلاثة مجالات تحويلية للعمل المشترك والإيجابي من جانب الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

الانتعاش الأخضر

لقد حان الوقت لإعادة البناء على نحو أفضل. ونحن ندرك ضعف مجتمعاتنا واقتصادنا والحاجة الملحة لبذل جهود لتحقيق انتعاش بعد جائحة مرض الفيروس التاجي المستجد (كوفيد - 19) يضع المجتمع على المسار اللازم لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز العمل من أجل الطبيعة. ولن تكون القيادة، وصنع القرار القائم على العلم، وإشراك أصحاب المصلحة، والتعاون العالمي إلا أكثر أهمية في الوقت المقبل. ويمكن للوزراء أن يشجعوا الأنظمة والحوافز والأدوات المالية التي تستجيب لحالة جائحة مرض الفيروس التاجي المستجد (كوفيد -19)، مع المساهمة في الوقت نفسه في اقتصاد

(1) تقرير التقييم العالمي الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (2019).

منخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على أساس الإنتاج والاستهلاك المستدامين، والاقتصاد الدائري، وعالم خال من التلوث مع وجود خدمات النظم الإيكولوجية الحيوية والتنوع البيولوجي. وسيكون من صالحنا أن نحد من بصمتنا البيئية ونجعل الناس والطبيعة في صميم عملية صنع القرار.

والتدابير التي نتخذها ينبغي أن تعمل مع الطبيعة وليس ضدها وأن تدعم الحلول القائمة على الطبيعة. ويمثل عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية والإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030 فرصتين تسنحان في الوقت المناسب. ويمثل تدهور الأراضي وفقدان خدمات النظم الإيكولوجية خسارة قدرها 10 في المائة في الناتج الإجمالي السنوي العالمي، ويؤثر سلباً على رفاة 3.2 مليار نسمة على الأقل⁽²⁾. ويمكن للوزراء أن يوجهوا الانتباه إلى الفوائد التي تعود على التنوع البيولوجي والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه، وكذلك الفوائد التي تعود على الاقتصاد والرفاه وإمكانية الحصول على فرص العمل، من خلال استعادة النظم الإيكولوجية. ويمكن للوزراء أن ينظروا في سُبُل مراعاة القطاعين العام والخاص للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية على نحو أفضل، وإسهامهما في تعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار في جميع الحكومات والقطاعات الاقتصادية. كما يمكن أن ينظر الوزراء في الكيفية التي يمكن بها أن يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظومة الأمم المتحدة ككل على أفضل وجه الجهود المعززة من أجل الطبيعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أعمالهم وأن يدعم البلدان في هذا الجهد.

النظم الإيكولوجية الصحية، والأشخاص الأصحاء - نُهج شاملة لحماية الطبيعة واستعادة خدمات الطبيعة والنظم الإيكولوجية - بما في ذلك الحلول القائمة على الطبيعة

يمكن أن يثير الوزراء الاهتمام بأهمية النظم الإيكولوجية الصحية كأساس لضمان صحة الناس، ويكون الفقدان الكبير للتنوع البيولوجي يقوض قدرتنا المشتركة على الصمود. وأقفر الناس بينما هم الأكثر عرضة للتضرر. وتكشف الأمراض الحيوانية المصدر مثل مرض الفيروس التاجي المستجد (كوفيد - 19) عن العلاقة الوثيقة بين الطبيعة والناس. فنحن نزيد من ضعفنا أمام هذه الأمراض من خلال التدهور البيئي. وتكشف هذه الجائحة عن التكلفة الكبيرة المرتبطة بذلك، والحاجة إلى تعزيز العمل لتجنب ظهور الأمراض الحيوانية المصدر في المستقبل. وإدراكاً لسرعة فقدان الطبيعة، وفقدان الموائل الطبيعية قطعة قطعة، وما يرتبط بذلك من مخاطر متزايدة لمجتمعاتنا، يمكن للوزراء أن يلتزموا باتخاذ تدابير لتعزيز الجهود الشاملة للقطاعات لحماية التنوع البيولوجي، وعكس اتجاه تدهور النظم الإيكولوجية، وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود. وهذا أيضاً من التدابير الهامة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه على وجه السرعة. ويمكن للوزراء أن يشجعوا على إشراك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، من بينها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والسلطات المحلية ودون الوطنية، وجماعات النساء والشباب، في وضع إجراءات فعّالة والتوسع فيها. وبناءً على ذلك، وبالنظر إلى التطورات التي تحيط بترتيب الاجتماعات الدولية ذات الصلة بالبيئة في عام 2021، يمكن للوزراء أن يلتزموا بوضع إطار عالمي طموح للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2030، يُعتمد في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في الصين، وبتنفيذ ذلك الإطار تنفيذاً فعالاً. ويمكن للوزراء أيضاً أن يؤكدوا على أهمية تعزيز أوجه التآزر على جميع المستويات بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من أجل المساهمة بكفاءة في تنفيذ إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وينبغي للوزراء أيضاً أن ينظروا في سبل دعم عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، والمساهمة بذلك في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في عام 2021 وفي المفاوضات بشأن صك ما بعد عام 2020 للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

(2) المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (2018). تقرير التقييم المتعلق بتدهور الأراضي واستصلاحها.

نُظم أًغذية مستدامة - كجزء من الحل

إن تلبية الطلب المتزايد على الأًغذية في العالم مع الحد من الأثار البيئية للزراعة هي أحد التحديات الحاسمة في عصرنا، كما جاء في تقرير التقييم العالمي لعام 2019 الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ويمثل تناول الحلول لنظام الأًغذية فرصة هامة للوزراء في جمعية البيئة، وكذلك للقطاع الخاص، والمزارعين وغيرهم من أصحاب المصلحة. ومن بين النتائج التي خلص إليها تقرير المنبر أن تغذية البشرية وتعزيز حفظ الطبيعة واستخدامها المستدام هي أهداف متكاملة ومتراصة ترابطاً وثيقاً. ويمكن المضي قُدماً في هذا الصدد من خلال الزراعة المستدامة، وتربية الأحياء المائية، ونُظم الثروة الحيوانية، وحماية الأنواع المحلية، والأصناف، والسلالات، والموائل، والاستعادة الإيكولوجية. ويمكن أن يسهم الإعلان الوزاري في زيادة الفهم والاهتمام بالبُعد البيئي لنظم الأًغذية المستدامة، بما في ذلك ما ينطوي عليه إدخال تحسينات في الأجزاء المختلفة من نظم الأًغذية من أهمية لكل من سُبل عيش الناس وصحتهم، والبيئة والاقتصاد، وأهمية تلك التحسينات في التمكن من توفير نظام غذائي صحي وبأسعار معقولة لسكان العالم في العقود القادمة. وهذا أمر بالغ الأهمية لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويمكن للوزراء تسليط الضوء على النهج والحلول الهامة المتاحة التي تساهم في اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز العمل في مؤتمر قمة الأًغذية الذي ستعقده الأمم المتحدة في عام 2021.